"قد" في الاستعمال العربي: بحث لساني في مقولة الجهة (Aspect)

م. د. مهند ناصر القُريشيّ
مركز البحوث النَّفسيَّة/ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
muhannad761@gmail.Com

"Qad" in Arabic Usage: A Linguistic Study on the Concept of Aspect

Dr. Muhannad Nasser Al-Quraishi
Center for Psychological Research / Ministry of Higher Education and Scientific Research

المستخلص

يُسلِّط هذا البحثُ الضَّوءَ على استعمالات الأداة "قد" في العربيَّة، والوقوف عند دلالاتها المختلفة، والكشف عن علاقة ذلك بمقولة الجهة (Aspect) اللِّسانيَّة، فهو بحث لسانيٌّ بامتياز ، يسعى الباحث فيه إلى فحص استعمالات "قد" في اللِّسان العربيّ؛ لبيان الأدوار التي تؤدّيها في الدَّلالات الجِهيَّة، وهل أنَّ تلك الأداة (قد) تحمل في طيَّاتها قِيمًا زمنيَّةً وجِهيَّة؟ فقد قرر بعضُ اللُّغويّين واللِّسانيّين أنَّ في "قد" مؤشِّرات للدَّلالة على الزَّمن والجهة، وعطفًا على ذلك ذهبوا إلى وضع عدد من المصطلحات والتَّسميات للدَّلالة على الجهات التَّركيبيَّة، كجهة الماضي القريب، وجهة الماضي المتوقَّع – مثلًا– بيد أنَّ الرَّبط بين الأداة "قد" والدَّلالات الجِهيَّة على نحوٍ توزيعيٍ أمرٌ غير صحيح، استنادًا على عددٍ من الشواهد الفصيحة، والاستعمالات الطَّبيعيَّة للُّغة.

ويمكن القول: إنَّ هدف الباحث في هذه الدِّراسة يكمن في قراءة المعاني الجِهيَّة لمُركَّبات "قد"، في ضوء استعمالاتها العربيَّة؛ لبيان ما تؤدِّيه الجِهة عَبرها من دلالاتٍ، ولإعادة تسمية بعض الجِهات الزَّمنيَّة، وفقًا لمعطياتٍ لسانيَّةٍ جديدةٍ، مُغايرةٍ لِما هو شائعٌ في الدَّرس اللُّغويّ الحديث.

الكلمات المفتاحيَّة: قد، لسانيَّات، الجهة، دلالات جِهيَّة.

This research sheds light on the uses of the particle “qad” in Arabic, explores its various meanings, and examines its relationship to the linguistic concept of Aspect. It is a purely linguistic study in which the researcher investigates the usages of “qad” in the Arabic language to determine the roles it plays in expressing aspectual meanings. The study addresses the question of whether the particle “qad” inherently carries temporal and aspectual values. Some linguists have argued that “qad” contains indicators that signify both time and aspect. Based on this assumption, they have introduced several terms to describe its syntactic aspects, such as near past aspect and anticipated past aspect, for example. However, associating “qad” with specific aspectual meanings in a strictly distributive manner is found to be inaccurate, as evidenced by classical texts and the natural usages of the language.

The aim of this study is to analyze the aspectual meanings of “qad” constructions in light of their Arabic usages, to clarify the role of aspect in shaping their meanings, and to propose revised terminologies for some temporal aspects based on new linguistic findings that differ from those commonly adopted in contemporary linguistic studies.

Keywords: qad, linguistics, aspect, aspectual meanings.

بسم الله الرحمن الرحيم

توطئة:

للصِّيغ العربيَّة عددٌ من الأطر الأساسيَّة، أو المجموعات التي يمكن تقسيمها عليها، حيثُ تنتمي إليها، وتتباين في ذلك تبايُنًا واضحًا، فضلًا عن التَّباين بين الصِّيغ داخل كلِّ مجموعة على مستويات أُخر، وفي الوقت نفسه، يحدث تمازج بين الصِّيغ المفردة لهذه المجموعات، مِمَّا يُنتج صِيغًا مُركَّبة (العجمي، ١٩٩٣، صفحة ٩١)، وتُعدُّ مجموعتا "فَعَلَ"، و"يَفْعلُ" أحد هذه الأطر الأساسيَّة التي تحكمُ نِظام الصِّيغة في العربيَّة، ففي المجموعة الأولى، على الرَّغم من وجود صيغتي "فَعُلَ" و"فَعِلَ" إلى جانب الصِّيغة الأكثر ورودًا "فَعَلَ"؛ فإنَّ الأخيرة أصبحت تُستعمل للدَّلالة على صِيغ هذه المجموعة؛ كونها تشير إلى الحدث في أغلب حالاتها، فيما تشير الصيغتان الأخريان إلى الحالات الثَّابتة، أو السكونيَّة (القريشي، ٢٠٢٣، صفحة ٦٢)، وبذلك تُتجنَّب المضامين الفلسفيَّة التي وُزِّعت في ضوئها الصِّيغ العربيَّة، سواء في كتب النَّحو العربيِّ، أم في الدِّراسات الغربيَّة لتقسيمات الفعل العربي، ضمن إطار المفهوم السَّائد عن الفعل السَّامي، يُضاف إلى ذلك، هذه الصِّيغ الثلاث، أي: "فَعَلَ"، و"فَعُلَ"، وفَعِلَ" مسبوقةً بالأداة "قد" (العجمي، ١٩٩٣، صفحة ٩٢).

وتتكوَّن المجموعة الثَّانيَّة من الصيغ الثلاث: "يَفْعَلُ" و"يَفْعُلُ" و"يَفعِلُ"، أمَّا الأولى فهي مرادفة لـ "فَعَل" في كونها تقع على رأس المجموعة؛ لتدلَّ عليها، وكونها تُستعمل في أغلب الأحداث، فيما تدلُّ نظيرتاها على الوقائع، أو الأحداث الساكنة، وتُسبق هذه الصِّيغُ بـ "قد" أيضًا.

ويُقصد بالمضمون الدَّلالي للصِّيغ معناها التَّركيبي من جهة، وبعدها الفلسفي من جهة أخرى، والذي يهمنا منه البُعد الزَّمني الذي يتشكَّل لوحدة لغويَّة مغلقة على مستويين: الأول: الدَّلالة الزَّمنيَّة المطلقة للصِّيغة، وتحدِّدها طبيعة معنى الحدث (Aktionsart)، والدَّلالة الزَّمنيَّة النِّسبيَّة للصِّيغ المركَّبة، أو التي ترد مع صيغة أخرى في الوحدة الكبرى، وتحدِّدها الجهة (Aspect) (العجمي، ١٩٩٣، صفحة ٩٣).

وحينما نتتَّبع مُصنِّفات النَّحو العربي، نجد أنَّ علماءنا في حديثهم عن استعمالات "قد" ودلالاتها تطرَّقوا إلى جانبٍ مهمٍّ فيها، وهو الدَّلالة الزَّمنيَّة؛ إذ قرنوا – مثلًا – قرب الماضي من الحال، أو الماضي المنتهي في الحاضر، بدخول "قد" على الصِّيغة، وهو أمر استثمره بعض اللُّغويّين واللِّسانيِّين بتحديد بعض الجِهات في ضوء تلك الدَّلالات الزَّمنيَّة، ولكنَّ السؤال المهم هنا هو: هل الأداة "قد" أداةٌ زمنيَّة أم جِهيَّة؟ أي: هل تؤدي أدوارًا في الدَّلالات الزَّمنيَّة والجِهيَّة أم لا؟ وإذا كانت "قد" تُقرِّب الماضي من الحال، أو تنهيه في الزَّمن الحاضر، فما معيار ذلك القُرب، أو الانتهاء في البنية التَّركيبيَّة المكوَّنة عنها (قد فَعَلَ)؟ ثم هل يمكن القول: إن الرَّبط بين الأداة "قد" والدَّلالات الجِهيَّة على نحوٍ توزيعيٍ أمرٌ تدعمه طبيعة الاستعمالات اللُّغويَّة أم لا؟ وما طبيعة المُسمَّيات الجِهيَّة في مُركَّبات "قد"؟ أَهي تسميات مُجرَّدة أم تفرضها طبيعة الاستعمالات التَّركيبيَّة لـ "قد"؟.

لحلِّ هذه المشكلات، وللإجابة عن تساؤلات البحث الأساسيَّة، سنقسِّم البحث على ثلاثة أقسام، نستعرض في الأول منها دلالات "قد" في اللُّغة العربيَّة؛ لحاجتنا إليها للوقوف على ما يُمكن أن تؤدِّيه الجهة فيها من أدوار، فيما سنقف في القسم الثَّاني عند الجهة (Aspect) بوصفها مقولةً لسانيَّةً أساسيَّة لها دلالات جوهريَّة في تماسك معنى التَّراكيب اللُّغويَّة، وأمَّا القسم الأخير فسنبيِّن فيه الجِهات اللِّسانيَّة، ودور "قد" فيها، بناءً على دلالاتها المشار إليها في القسم الأول.

القسم الأول: دلالات "قد" في اللُّغة العربيَّة:

ذكر علماء العربيَّة أنَّ "قد" حرفًا لها دلالات عدة، أبرزها ما يأتي:

١- **التَّوقُّع:** ذكر سيبويه هذا المعنى حينما بيَّن أنَّ "قد" جوابٌ لقوله أَفَعَلَ؟، كما كانت ما فَعَلَ جوابًا لهل فَعَلَ؟ إذا أخبرت أنَّه لم يقَعْ، مشيرًا إلى أنَّ ذلك إنَّما يكون لقومٍ ينتظرون شيئًا، أو يتوقَّعون الخبر (سيبويه، ٢٠٠٩، صفحة ١١٥، ٢٢٣ ج ٣، ٤)، وذلك نحو قولك: هل جاء زيدٌ؟ فيقال لك: قد جاء، وتقول: لمَّا يأتِ؟ فيقال لك: قد أتى (المبرد، ٢٠١٠، صفحة ٤٣ ج١)، ويعني هذا أنَّ الإنسان إذا سأل عن فعلٍ، أو عُلمَ أنَّه متوقَّعٌ أن يُخبر به قيل: قد فَعَلَ، وأمَّا إذا كان المُخبِرُ مبتدئًا، قال: فَعَلَ كذا، من دون الأداة "قد" (ابن يعيش، ٢٠١٣، صفحة ٢٦٨ ج٨).

ورأى بعضهم أنَّ معنى التَّوقُّع في "قد" إنَّما يكون واضحًا مع المضارع، أي: (قد يَفْعَلُ)، ولا يكون ذلك مع الماضي؛ لأنَّ التَّوقُّع انتظار الوقوع، والماضي قد وقع، ورُدَّ على هذا القول بأنَّ المقصود من التَّوقُّع في الماضي هو أنَّ الفعل الماضي كان متوقَّعًا قبل الإخبار به، وليس متوقَّعًا في الوقت الحاضر. (الأنصاري، ٢٠١٣، صفحة ١٩٤ ج١) (السيوطي، ٢٠٠١، صفحة ٣٧٨ ج٤).

ووفقًا لمعنى التَّوقُّع سمَّى بعض الباحثين واللِّسانيِّين الجهة الزَّمنيَّة في المركَّب (قد فَعَلَ) بجهة الماضي المتوقَّع، ولكنَّنا نتساءل هنا: هل معنى التَّوقُّع في "قد" حقيقي، أو حاصل فعلًا؟ وما علاقة البنية التركيبية لمركَّب "قد" في إنتاج دلالة التوقع؟ وهل التَّوقُّع يُمكن أن يكون جهةً زمنيَّةً تركيبيَّة؟ سنجيب عن هذه التساؤلات في القسم الثالث من البحث.

٢- **التقريب:** تستعمل "قد" للدَّلالة على تقريب زمن الفعل الماضي من الحال، فإذا قلتَ: "قدْ قامَ زيدٌ"، كان دالًّا على أنَّ قيامه قريبٌ من إخبارك، خلافًا لقولك: "قام زيدٌ"، فإنَّه ليست فيه هذه الدَّلالة (ابن الحاجب، ٢٠١٣، صفحة ٢٣٠ ج٢) (الأنصاري، ٢٠١٣، صفحة ١٩٥ ج١)، وجُعل من هذا المعنى قول المؤذن: "قد قامتِ الصَّلاة"؛ إذ يعني أنَّ قيام الصلاة الذي كان منتظرًا، قد قرب وقوعه من زمن الحال الذي يُتكلَّم

فيه بكلمات الإقامة، وهذه الجملة إنَّما تُقال بقرب الدُّخول في الصَّلاة، لا في حالة الدُّخول فيها (الدماميني، ٢٠٢٢، صفحة ٥١٤ ج١)؛ ولذلك يحسن وقوع الماضي موضع الحال، إذا كان معه "قد"، كما في قولك: "رأيتُكَ وقد قامَ زيدٌ"، أي في هذه الحال، و"رأيتُ زيدًا قد عزمَ على الخروج"، أي عازمًا (الرماني، ١٩٨٤، صفحة ٩٨) (ابن يعيش، ٢٠١٣، صفحة ٢٦٨ ج٨).

ووفقًا لذلك فإنَّ تقريب زمن الفعل الماضي من الحال منوط بوجود "قد" في التَّركيب، وإلَّا لما تتحقَّق تلك الدَّلالة، ولهذا سمَّى بعض الباحثين واللِّسانيِّين الجِهةَ في "قد فَعَلَ" بجهة الماضي القريب، أو المنتهي بالحاضر (حسان، ٢٠٠٩، صفحة ٢٤٥)، (توامة، ١٩٩٤، صفحة ٨٣).

ولكننا نتساءل هنا: ما طبيعة التَّقريب في قوله تعالى: **{قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ} {آل عمران: ١٣٧}**، وقوله: **{قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُواْ بِهَا كَٰفِرِينَ} {المائدة: ١٠٢}**، وقوله: **{قَدْ قَالَهَا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ} {الزُّمر: ٥٠}**؟ فهذه الآيات إنَّما تدلُّ على زمنٍ ماضٍ بعيدٍ، وألا يمكننا أن نقول مثلًا: "قد سافر فلانٌ قبل شهور"؟ أو أن نقول: "قد مات فلان" على أنَّ موته كان قبل شهر، أو سنة، أو سنين عدة؟ أي: ما علاقة وجود "قد" في تقريب الحدث من زمن الحال حتى نسمي الجهة في المركَّب "قد فعل" بجهة الماضي القريب أو المنتهي بالحاضر؟ سنجيب عن ذلك في قادم البحث إن شاء الله.

٣- **التَّقليل:** ذكر النَّحويُّون أنَّ "قد" مع المضارع، أي: (قَدْ يَفْعَلُ)، تدلُّ على معنى التَّقليل، كما في قولهم: "قد يَصْدُقُ الكذوبُ"، و"قد يجودُ البخيلُ"، أي: أنَّ الصدق والجود إنَّما يصدران من الكذوب والبخيل، وإنْ كان قليلًا (الاسترابادي، ١٩٧٨، صفحة ٤٤٥ ج٤)، ويُسمَّى هذا الضَّرب من التَّقليل: تقليل وقوع الفعل، أمَّا الضَّرب الآخر منه، فيُسمَّى تقليل متعلّق الفعل، واستُشهد على ذلك بقول الله تعالى:

{قَدۡ يَعۡلَمُ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ} {النُّور: ٦٤}، أي: إنَّ ما هم عليه يُعدُّ من أقلِّ معلوماته سبحانه. (الأنصاري، ٢٠١٣، صفحة ١٩٧ ج١).

وقيل: إنَّ معنى "قد" في التَّراكيب السَّابقة هو التَّحقيق؛ كون التَّقليل لم يُستفد من "قد"، بل من: "يَصْدُقُ الكذوبُ"، و "يجودُ البخيلُ"، فإنَّه إنْ لم يُجْمَلْ على أنَّ صدور ذلك منهما قليل، كان فاسدًا؛ إذ آخر الكلام يُناقِض أوَّله (الأنصاري، ٢٠١٣، صفحة ١٩٧ ح١).

ويرى د. عماد البخيتاوي أنَّنا إذا جردنا قد في التَّعبيرين السَّابقين لما فهمنا منهما معنى التَّقليل؛ لأنَّ قولهم "يَصْدُقُ الكذوبُ"، و "يجودُ البخيلُ"، لا يُفهم منه أنَّ المتكلِّم أراد التَّقليل، فإذا اقترنت "قد" بهما، تحقَّق معنى التَّقليل (البخيتاوي، ٢٠١١، صفحة ١٨٩). ولمَّا كان بين التَّقليل والتَّقريب بعض المناسبة، كون كلِّ تقريب تقليل؛ لأنَّ فيه تقليل المسافة (ابن يعيش، ٢٠١٣، صفحة ٢٦٩ ج٨)؛ فإنَّنا نفترض أنَّ الباحثين واللِّسانيِّين يرون أنَّ الجهة الزَّمنيَّة في التَّراكيب السَّابقة هي جهة المستقبل القريب.

٤- **التَّكثير**: رأى علماؤنا العرب القدماء أنَّ "قد" يمكن أن تُستعمل للدَّلالة على معنى التَّكثير في موضع التَّمدُّح، حيث تكون بمنزلة "ربَّما" (سيبويه، ٢٠٠٩، صفحة ٢٢٤ ج٤) (الاسترابادي، ١٩٧٨، صفحة ٤٤٥ ج٤)، وجعلوا منه قوله تعالى: **{قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ٱلۡمُعَوِّقِينَ مِنكُمۡ} {الأحزاب: ١٨}**، وقول عبيد بن الأبرص (ابن الأبرص، ١٩٥٧، صفحة ٤٩) :

قَد أَترُكُ القِرنَ مُصفَرًّا أَنامِلُهُ كَأَنَّ أَثوابَهُ مُجَّت بِفِرصادِ

وقد نشأ عن هذا المعنى خلاف، فقد ذكر ابن مالك عن معنى "قد" في البيت المذكور، أنَّه في علم البيان من التقليل على طريق التهكم (ابن مالك، ١٩٩٠، صفحة ١٠٨ ج٤)، وقد رُدَّ على ذلك بأنَّ سيبويه حينما أشار إلى أنَّ "قد" تكون بمنزلة "ربَّما"، لم يُبيِّن الجهة التي فيها معنى التَّقليل، ولا يدلُّ ذلك على التَّسوية في كل الأحكام، بل يُستدلُّ بكلام سيبويه على نقيض ما فهمه ابن مالك، وهو أنَّ "قد" بمنزلة " ربَّما" للتَّكثير فقط، ويدلُّ عليه إنشاد البيت؛ لأنَّ الإنسان لا يفتخر بما يقع منه على سبيل النُّدرة

والقِلَّة، وإنَّما يفتخر بما يقع على سبيل الكثرة (الدماميني، ٢٠٢٢، صفحة ٥١٨ ج١) (البغدادي، ١٩٩٧، صفحة ٢٥٤ ج١١).

٥- **التَّحقيق أو التَّأكيد:** يُعدُّ هذا المعنى من المعاني المُعتبرة في استعمالات "قد"، سواء مع الفعل الماضي أو المضارع؛ فمثاله مع الماضي قوله تعالى: **{قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا} {الشَّمس: ٩}**، ومع المضارع: **{قَدۡ يَعۡلَمُ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ} {النُّور: ٦٤}**، وقال الرَّضي: ((هذا الحرف، إذا دخل على الماضي، أو المضارع، فلا بدَّ فيه من معنى التَّحقيق، ثمَّ إنَّه ينضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى، في الماضي: التَّقريب من الحال مع التَّوقُّع... ففيه، إذن، ثلاثة معانٍ مجتمعة: التَّحقيق، والتَّوقُّع والتَّقريب، وقد يكون مع التَّحقيق التَّقريب فقط)) (الاسترابادي، ١٩٧٨، صفحة ٤٤٤، ٤٤٥ ج٤)، ففي هذا النَّصِّ نرى أنَّ الرضي يجعل التَّحقيق معنى أساسيًّا لـ "قد"، وأمَّا المعاني الأخرى، مثل: التَّقريب والتَّوقع، فهي معانٍ إضافيَّة، يُحدِّدها سياق الكلام. ووصف ابن هشام معنى التَّحقيق بأنَّه أظهرُ معاني "قد" (الأنصاري، ٢٠١٣، صفحة ١٩٧ ج١).

ومن المحدثين مَن يظنُّ أنَّ التحقيق في "قد" مع المضارع قالوا به؛ للتَّخلُّص من القول بالشَّكِّ أو الاحتمال، أو غيرها من المعاني غير القطعيَّة، في تفسير بعض الآيات القرآنيَّة التي جاءت فيها صيغة (قَدْ يَفْعَلُ) (البخيتاوي، ٢٠١١، صفحة ١٨٨)، ونحن نرى أنَّ هذا الرأي وجيه معتبر؛ فبناءً على هذا المعنى سُمِّيت الجهة في (قد فَعَل) بجهة الماضي المطلق المؤكَّد، (القريشي، ٢٠٢٣، صفحة ١٥٧) في حين لم نجد من الباحثين اللِّسانيِّين مَنْ سمَّى الجهة في (قد يَفعَلُ) بجهة الحال أو المستقبل المحقَّق؛ لأنَّنا نرى في ذلك احتمالية حصول تناقض في كيفيَّة وقوع المعاني.

٦- **الاحتمال أو الشك:** تُستعمل "قد" للدَّلالة على معنى الاحتمال، أو الشَّك، قال الرُّماني: ((و "قد" تُستعمل في معنى أنَّ الأمر يجوز أن يقع، ويجوز ألَّا يقع)) (الرماني، ١٩٨٤، صفحة ٩٩)، وقال المالقي في سياق عرضه لمعاني "قد" إنَّها: ((تكون مع المضارع حرف توقُّع تارةً، وهو الكثير فيها، نحو: قد يقوم زيدٌن في تقدير

جواب مَن قال: هل يقوم زيدٌ أو لا يقوم؟ فإذا قلت في تقدير الجواب: قد يقوم، أدخلت الاحتمال، وتوقَّعت الوجود، وإن نفيت فقلت: قد لا يقوم، توقَّعت العدم))، وجاء في لسان العرب: ((وتكون "قد" في موضعٍ تشبه ربَّما، وعندها تميل "قد" إلى الشَّك، وذلك يكون إذا كانت مع الياء والتَّاء والنُّون والألف في الفعل، كقولك: قد يكونُ الذي تقول)) (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٣٤٦ ج٣)، فهذه النصُّوص تشير إلى أنَّ الاحتمال أو الشك يعدَّان من المعاني البارزة، أو الواضحة، لـ "قد" مع صيغة "يَفْعَلُ".

رأيٌ في دلالات "قد":

نُلاحظ مِمَّا تقدَّم أنَّ علماءنا القدماء اختلفوا فيما بينهم في تبيان معظم الدَّلالات التي تأتي عليها "قد"، ولا سيَّما مع صيغة "يَفْعَلُ"، وذلك أمر عائد إلى تعدُّد استعمالاتها، وتعدُّد الشَّواهد التي اعتمدوا عليها، فضلًا عن تباين فهمهم للنُّصوص التي بين أيديهم، ولكنَّنا نودُّ هنا أن نستأنس برأيَيْنِ للباحثَيْنِ صلاح الدِّين الزَّعبلاوي، وعماد محمد البخيتاوي؛ لِنُمهِّد لرأينا عن الدَّلالة الجِهيَّة لمركَّبات "قد" لاحقًا إن شاء الله، وهذان الرَّأيان هما:

١- رأي الأستاذ صلاح الدَّين الزَّعبلاوي:

يرى الزَّعبلاوي أنَّ دلالة "قد" مع المضارع إنَّما هي للشَّك، أو الاحتمال بصفة عامَّة، وأمَّا دلالاتها على التَّقليل، أو التَّوقُّع، أو التَّكثير، فمردُّه إلى القرينة، فما ذُكر من شواهد "قد" لإفادة التَّقليل، لا يخرج تأويله عن الاحتمال في الأصل، ولكنَّ الذي دلَّ على التَّقليل فيه سياقُ العبارة، فمردُّ التَّقليل في قولهم: "قد يَصدُق الكذوبُ" و"قد يجود البخيلُ" هو أنَّ الأصل في الكذوب ألَّا يصدق، وفي البخيل ألَّا يجود (الزَّعبلاوي، ١٩٨٣، صفحة ٩١، ٩٢).

ومثل ذلك قولك: "قد يُخطئ الطَّبيب وتُصيب العجوز"، "وقد يَضِلُّ العالم ويهتدي الجاهل"، فمعنى الأول أنَّ علم الطبيب لا يمنع من أن يُخطئ، وجهل العجوز لا يحول دون أن تصيب، وكذلك الحال في الجملة الثَّانية.

ولو قيل: "السَّماء تُمطر في بلدنا شتاءً، وقد تُمطرُ صيفًا"، فُهم أنَّ الأصل في المطر هو نزوله في الشتاء، فإذا نزل صيفًا، فهو قليل، ولو قيل أيضًا: "قد يَقْدُمُ فلانٌ اليوم" وليس ثمَّة قرينة تشير إلى توقُّع قدومه، أو ضعف احتماله، كان مؤدَّاه مجرد الاحتمال لا غير (الزَّعبلاوي، ١٩٨٣، صفحة ٩٣).

نفهم ممَّا تقدَّم أنَّ الزعبلاوي يرى أنَّ الأصل في دلالة "قد" مع يفعل هي الاحتمال أو الشك، وما ورد عليها من معانٍ كالتَّقليل أو التكثير ونحو ذلك، فهي معان فرعيَّة، كشف عنها سياق الكلام، وليس "قد"، ولكن هذا الرأي على الرَّغم من وجهاته، قد يصدم بالتساؤل الآتي:

ماذا لو حُذفت "قد" من التَّراكيب آنفة الذكر؟ هل ستبقى دلالات التَّقليل أو التَّوقُّع ونحو ذلك أم لا؟ فالذي نفهمه من رأي الزَّعبلاوي أنَّ تركيب "قد يَفْعَلُ" ليس له إلَّا معنى الاحتمال، أو الشَّكِّ، والدَّلالات الفرعيَّة الأخرى إنَّما كشف عنها سياق الكلام، فإذن، لو قال المتكلِّم: "السَّماء تُمطر في بلدنا شتاءً، وتُمطرُ صيفًا"، هل سنفهم من هذا الكلام معنى التَّقليل؟ والجواب أنَّ معنى التَّقليل هنا لا يُفهم من دون وجود "قد"، إلَّا بقرينةٍ غير لغويَّة، كأن نفترض أنَّ القائل أومى برأسه، أو بتعابير وجهه عن معنى التَّقليل.

٢- رأي الدكتور عماد محمد البخيتاوي:

يرى البخيتاوي أنَّ "قد" مع المضارع تأتي للمعاني التي قال بها النَّحويُّون: التَّقليل، والتَّكثير والتَّوقُّع، والتَّحقيق، والاحتمال، أو الشَّكُّ، ومدار تحديد هذه المعاني هو السِّياق اللُّغويّ، وأمَّا "قد" فهي ليس لها معنى بنفسها، وإنَّما الجملة التي بعدها هي من تُحدِّد معناها، ولو تأمَّلنا قليلًا معاني "قد"، لوجدنا أنَّها مفاهيم متضافرة متقاربة في دلالتها على الأغلب، فالاحتمال والشَّكُّ قد يتداخل مع التَّقليل والتَّكثير، فضلًا عن أنَّ المتوقَّع قد يكون قليلًا، وقد يكونُ كثيرًا، ولعلَّ الفهم الخاصُّ للنُّصوص الفصيحة أثر في إيرادها وتوجيهها (البخيتاوي، ٢٠١١، صفحة ١٩١).

ففي قول الأعشى مثلًا: (الأعشى الكبير، ١٩٧٤، صفحة ٩٥)

فَقَد أُخالِسُ رَبَّ البَيتِ غَفلَتَهُ وَقَد يُحاذِرُ مِنّي ثُمَّ ما يَئِـــــلُ

وَقَد أَقودُ الصَبي يَوماً فَيَتبَعُني وَقَد يُصاحِبُني ذو الشِرَّةِ الغَزِلُ

لا يُفهم فيه غير معنى الاحتمال، فالشَّاعر ردَّد المعنى بين أمرين في البيت الثَّاني، فتارةً يُصاحب الصَّبي، وتارةً أخرى يُصاحب الرَّجل الكبير (البخيتاوي، ٢٠١١، صفحة ١٩١).

وفي قول امرئ القيس: (امرؤ القيس، ٢٠٠٤، صفحة ١٣٣)

فإمَّا تَرَيْني اليَوْمَ في رأسِ شَاهِقٍ فَقَدْ أَغْتَدِي أَقُودُ أَجْرَدَ تائِـــــقَا

وقَدْ أذعَرُ الوَحْشَ الرِّتاعَ بِغِرَّةٍ وقَد أَجْتَلي بِيضَ الخُدُورِ الرَّوائِقَا

جاءت "قد" للدَّلالة على التَّكثير؛ لأنَّ الشاعر في مقام الفخر بأفعاله تلك، التي هي أفعال الملوك ودأبهم (البخيتاوي، ٢٠١١، صفحة ١٩٢).

وقول الإمام عليٍّ (عليه السَّلام): ((إن المال والبنين حرث الدنيا والعمل الصالح حرث الآخرة وقد يجمعهما الله لأقوام فاحذروا من الله ما حذركم من نفسه)) (ابن أبي طالب، ٢٠٠٣، صفحة ٤٩ ج١)، لا يُفهم من "قد" فيه إلَّا الدَّلالة على التَّقليل؛ لأنَّ اجتماع الدُّنيا والآخرة من الأشياء قليلة الحدوث.

واستنادًا على ما تقدَّم؛ فإنَّ معاني "قد" مرتبطة بفهمنا للنُّصوص التي ترد معها؛ فالدَّلالة لا يمكن أن تُحسم بتعيين معنى واحد نستطيع أنَّ نقول إنَّ الأداة تدلُّ عليه؛ لأنَّ النُّصوص الفصيحة لا تجعلنا نسلم بذلك، ويذهب البخيتاوي إلى أنَّ ذلك مرتبط أيضًا بدلالة "قد" مع صيغة "فَعَلَ"، وما قاله النَّحويُّون من أنَّ "قد" تُقرِّب الماضي من الحال، وتصرف المضارع إلى الماضي (البخيتاوي، ٢٠١١، صفحة ١٩٢). ونرى أنَّ رأي البخيتاوي في دلالات "قد"، رأي معتبر، وواقعي، فهو لم ينفِ الدَّلالات التي تُصاحب "قد"، ولم يغفل عن أهميَّة السِّياق اللُّغوي في تحديد تلك الدَّلالات، ولم ينسَ دور الفهم الخاصِّ للنُّصوص في توجيه تلك الدَّلالات؛ كونها دلالات متضافرة ومتقاربة

فيما بينها، ولعلَّ هذا الرأي يُعزِّز من رأينا عن الدَّلالات الجِهية في مركَّبات "قد"، كما سنبيّن ذلك في القسم الثالث من البحث إن شاء الله.

٢- القسم الثاني: الجهة بوصفها مقولة لسانيَّة:

تحدَّثنا بما فيه الكفاية في أبحاث سابقة لنا عن مفهوم الجهة (Aspect) نظريًّا، وعن تقسيماتها وما يرتبط بها من مفاهيم من النَّاحية اللِّسانيَّة، وتجنُّبًا للتَّكرار، ارتأينا في بحثنا هذا أن ننظر إلى الجهة من ناحية المقولة اللِّسانيَّة، وهل يصحُّ أن نقول عن الجهة: إنَّها مقولة؟.

تُعرف المقولة بأنَّها عملية ذهنيَّة، تعالَج بوساطتها الكيانات المختلفة، بوصفها متكافئة؛ لذا تُعدُّ في جوهرها تجميعًا للأشياء في مقولة واحدة، وتُعدُّ من منظور العرفانيِّين نشاطًا من أكثر الانشطة العرفانيَّة أساسيَّةً؛ لأنها لا تَسمحُ بفهم الأشياء والأحداث فحسب، بل تسمح أيضًا بصياغة التَّوقُّعات بشأنها؛ ممَّا يؤكِّد وجود صلة وثيقة بين المقولة والاستدلال، وبين المقولة والذاكرة القصيرة والبعيدة المدى (المسعودي، ٢٠١٣، صفحة ٢١).

يتأسَّس التَّصوُّر التَّقليدي للمقولة على طريقة معينة لاشتغال الفكر البشري، وتتحدد هذه الطريقة في مجموعة من المحددات، لخصها "جورج لايكوف" في أربعة عناصر، هي:

أ- العقل مجرَّد غير متجسِّد.

ب- التَّفكير دقيق، ومعنى ذلك أنَّه يناقش قضايا تكون صادقةً، أو كاذبةً.

ت- الفكر منطقي بالمعنى الفلسفي، وهو قابل للنمذجة رياضيًا.

ث- للفكر انعكاس للطبيعة، فهو يستعمل رموزًا مجرَّدة، هي التَّمثيل الدَّاخلي، للواقع الخارجي.

فالنَّظريَّة التَّقليديَّة في المقولة تنبني على سؤال مركزي هو: على أي أساس نقرر انتماء عنصر ما إلى مقولة ما؟، وانطلاقًا من الفرضيَّات المذكورة في أعلاه تمَّ التَّعامل مع

المقولة منذ أرسطو حتى منتصف القرن الماضي تعاملًا يراعي الشُّروط الضَّروريَّة (منطقيًّا)، والكافية (مادِّيًّا)، يتم بوساطتها تقرير انتماء عنصر ما إلى مقولة من المقولات، أو عدم انتمائه إليها؛ لأنَّها تسمح ببيان ما إن كانت عناصر المقولة تشترك في المقولة نفسها (موشلر و ريبول، ٢٠١٠، صفحة ٤١٣).

وقد وُجِّهت لهذا التَّصوُّر عديد الانتقادات؛ كونه يثير في التَّصنيفات اللُّغويَّة إشكاليَّات عدَّة، منها: أنَّه لا يمكن التَّحقُّق من استيفاء كلِّ عنصر من عناصر مقولة ما، لمجموع الشُّروط الضَّروريَّة والكافية المنوطة بالمقولة المشار إليها، أو عدم استيفائه لها، وكذلك، يعسر على منوال الشُّروط الضَّروريَّة والكافية وصف بعض المقولات، فضلًا عن أنَّه قاصر على تفسير الضَّبابيَّة الإحاليَّة، حينما يُستعمل اللَّفظ الواحد لتعيين الأشياء المختلفة، دون أن يمكننا القول بوجود اشتراك لفظي، أي كلمات كثيرة مختلفة (موشلر و ريبول، ٢٠١٠، صفحة ٤١٥).

وارتبطت المقولة بعدد من المفاهيم منها: التَّشابه العائلي، ونظريَّة الطِّراز الموسَّعة، والمراتبيَّة، والنموذج المعرفي المؤمثل، وقد شكَّلت هذه المفاهيم ثورة حقيقيَّة في مجال دراسة المقولة؛ إذ تغيَّرت النَّظرة فيها للمقولة بشكل جذري، ففي الوقت الذي كان يُنظر إليها بحسب الشُّروط الضَّروريَّة والكافية، أصبح يُنظر إليها في ضوء نماذج معرفيَّة ذات طبيعة سيكولوجيَّة ولسانيَّة؛ لتصبح بذلك المقولة ظاهرة معرفيَّة، وليست مجرد بناء فكريٍّ خالص ومستقل عن البنيات المعرفيَّة الأخرى للإنسان، كالبنيات التَّصوُّريَّة، والذِّهنيَّة، والتَّخيُّليَّة، والبيولوجيَّة، وغيرها.

وفي الوقت نفسه أسهمت المقاربة المعرفيَّة للمقولة في حل الإشكالات المرتبطة بنظريَّة المعنى والمعجم القائمة على وحدة الدَّلالة، وفتحت مجالًا واسعًا لدراسة ظواهر اللُّغة الطَّبيعيَّة كالاشتراك اللَّفظي، والتَّعدُّد الدَّلالي (جوهاري، ٢٠١٩، صفحة ١٢٥).

إذن، لا يُعدُّ النشاط التَّصنيفي من صميم الصِّناعة النَّحويَّة عند القدماء فحسب، بل يُعدُّ من صميم البحث اللِّسانيّ أيضًا، فإذا أردنا أن نُعرِّف اللِّسانيَّات – بشيءٍ واحدٍ وبتعبير واسع – يمكننا القول إنَّها دراسة المقولات، أي: دراسة الكيفية التي تُترجَم بها

اللُّغةُ المعانيَ إلى أصوات عبر مقولة الواقع في وحدات، أو مجموعات متفاصلة من الوحدات.

وتقع المقولة عمليًّا في صميم كلِّ المقاربات النَّحويَّة، سواء أكانت وصفيَّة، أم نظريَّة، أم عرفانيَّة، وجلُّ اللِّسانيِّين يُجمعون – منذ صدور كتاب البنى التَّركيبيَّة لتشومسكي – على أنَّهم لا يستطيعون الاشتغال باللِّسانيَّات من دون التَّسليم بوجود مقولات نحويَّة، لكنَّهم يختلفون حول طبيعة المقولات، ومنهج مقاربتها.

ولعلَّ أهمَّ الملاحظات بشأن المقولة اللِّسانيَّة هو استعصاء الكيانات اللُّغويَّة بحكم تجرُّدها على التَّصنيف، مقارنة بالكيانات الموجودة في الطَّبيعة، كالحيوان، أو النَّبات، أو الجماد، واختلاف اللُّغات من حيث التَّقطيع المقولي للمتصوّرات اللُّغويَّة.

مثال ذلك: أنَّ الإنجليزيَّة والألمانيَّة تشتركان في التقابل بين المفرد والجمع، ولكنَّ هذا التقابل غير موجود في اللُّغة الصينيَّة. كذلك، إذا كانت العربيَّة والعبريَّة تقابل في مستوى مقولة العدد بين المفرد والمثنَّى والجمع، فإنَّ اللُّغات الجرمانيَّة والرُّومانيَّة لا تعرف هذا النَّوع من التَّقابل وتقتصر على التَّقابل الثُّنائي بين المفرد والجمع، فهذه الأمثلة وغيرها تؤكِّد نسبيَّة النَّشاط التَّصنيفي، وإمكانيَّة وضع أكثر من نحو للِّسان الواحد، وأكثر من أصنافيَّة للظَّاهرة اللِّسانيَّة نفسها (المسعودي، ٢٠١٣، صفحة ٣١، ٣٢).

يمكن القول إنَّ الجهة (Aspect) هي مقولة زمنيَّة وشكليَّة تُميِّز الفعل، وتُعبِّر عن وجهة نظر المتكلِّم أو طريقته في النظر إلى الحدث، وتشير الجهة إلى الخصائص الدَّاخليَّة للحدث أو الواقعة اللَّفظيَّة، مستقلَّة تمامًا عن المتكلِّم المُتلفِّظ، وفي هذا الإطار، يرى كومري أنَّه يمكن اعتماد الصِّياغة التالية كتعريف عام للجهة: "الجهات هي أساليب مختلفة لعرض البنية الزَّمنيَّة الدَّاخليَّة للحدث" (Comrie, 1976 , p. 24). بناءً على ذلك، تتميز الجهة عن الزمن (Tense) من جهة، وعن الوجه أو الصيغة (Mode) من جهة أخرى. فالزَّمن يُحدِّد موقع الحدث في تسلسل خطي مرتبط بلحظة التلفظ والإحالة، بينما يشير الوجه أو الصيغة إلى توصيف الحدث دون ربطه بالبُعد

الزمني. أمَّا الجهة فتُعنى بتصنيف دلالات الأفعال وفقًا للمدة الزَّمنيَّة، والتكرار، والاعتياد. بناءً على ذلك، يمكن الحديث عن تقابلات مثل: أفعال آنيَّة مقابل مستمرَّة، تامَّة مقابل ناقصة، مفردة مقابل تكراريَّة، ابتدائيَّة مقابل نهائيَّة، ثابتة مقابل متجدِّدة ومتحوِّلة، وساكنة مقابل متحرِّكة. من هنا، تُظهر الجهة طبيعة حدث الفعل ونمطه (حمداوي، ٢٠١٦، صفحة ١٠).

وعليه، تُعد الجهة مقولة لسانيَّة ونحويَّة ودلاليَّة ومعجميَّة في آنٍ واحد، تعكس القيم الزَّمنيَّة المضمرة في النظام الفعلي للغةٍ ما، وتوصَف الجهة بأنَّها مقولة نحويَّة عندما ترتبط بالجملة في سياق تلفُّظي محدَّد، حيث تقترن بمورفيمات صرفيَّة، وتستند على نظام زمني تركيبي معيَّن. لهذا السبب، يصعب فصل الجهة عن الزَّمن، إذ لا يمكن تحديد طبيعة الحدث دون استحضار بُعده الزَّمني الخارجي (حمداوي، ٢٠١٦، صفحة ١١)(القريشي، ٢٠٢٣، صفحة ٢٣).

إلى جانب ذلك، فإنَّ الجهة ونمط الحدث يتيحان التفريق بين المقولة النحويَّة الملازمة للفعل والمعنى المعجمي المرتبط به، الذي يُحدِّد وضعيَّة ما في مقابل أخرى (شكري، ٢٠٠٩، صفحة ٥٤)، ويُشير علماء اللُّسانيات إلى أنَّ الزمن، بوصفه محدِّدًا لوقت الفعل بالنسبة لوقت الكلام، يمكن وصفه بالإشاري (Comrie, 1976 , p. 2)، في المقابل، تستقل مقولة الجهة عن زمن الحدث وتركِّز على أوصافه وأحواله، سواء كانت ساكنة أم متحرِّكة، وبالتالي، إذا كان الزمن النحويُّ إشاريًّا، فإنَّ الجهة ذات طبيعة دلاليَّة ومعجميَّة (القريشي، ٢٠٢٣، صفحة ٢٢).

يتَّضح من ذلك أنَّ الجهة تكون دلاليَّة أو معجميَّة عندما نبحث في دلالات الحدث، ونصف طبيعة الفعل بعيدًا عن السياق النحوي والصرفي، مثل البحث في اكتمال الفعل أو استمراره... إلخ.

وفي ضوء ما سبق، يتبين أنَّ الجهة تُعدُّ مقولة فعليَّة جوهريَّة تتصل بالزمن، والصِّيغة، والأسلوب، والتَّلفُّظ، وهي ظاهرة مشتركة بين جميع اللغات البشريَّة ولكن بأشكال مختلفة، كما تُعبِّر الجهة اللسانيَّة عن علاقة جدليَّة تربط بين الإنسان بوصفه ذاتًا

والعالم الموضوعي المحيط به. لهذا، لا يمكن تحديد جهة الفعل إلا من خلال الارتباط الوثيق بالوضعيَّة السِّياقيَّة للجملة، بما يشمل إرادة الذات، والوضعيَّة، والاكتماليَّة. (حمداوي، ٢٠١٦، صفحة ١٢).

إذن، إذا كانت الجهة مقولة أساسيَّة في اللِّسانيّات، فهل يمكننا أن نَعُدَّ "قد" أداةً مقوليَّة، في مقولة الجهة؟ وفي اتجاه موازٍ، هل يمكن أن تكون "قد" أداة جِهيَّة أم وجهيَّة؟ وما مدى تأثيرها في الجِهات اللِّسانيَّة؟ وما طبيعة الدَّلالات النَّاتجة عن تراكيبها اللُّغويَّة؟ وهذه الأسئلة سنجد لها إجابات في القسم التَّالي من هذا البحث.

٣: القسم الثالث: الجِهات اللِّسانيَّة، ودور "قد" فيها أو "قد" والجهات اللِّسانيَّة.

أولًا: "قد" والقيم الزَّمنيَّة والجِهيَّة:

أفاد بعض الباحثين واللِّسانيِّين من معاني "قد" التي أشار إليها علماؤنا القدماء في تحديد الدَّلالات الجِهيَّة المصاحبة للتَّراكيب اللُّغويَّة التي تُنشئها، وعلى أساس ذلك عُدَّت "قد" أداةً من أدوات الجِهة (النحاس، ١٩٧٩، صفحة ٤٤)؛ لأنَّها حين تُقرِّب زمن الفعل الماضي من الحال، أو تُقلِّلُ حدوثه، فإنَّ الجهة هي جهة الماضي القريب (العماري، ٢٠١٠، صفحة ٢٣)، وحينما تدلُّ على معنى التَّوقُّع، فإنَّ الجهة هي جهة الماضي المُتوقَّع (الريحاني، ١٩٩٨، صفحة ٤٣)، أو جهة المستقبل القريب (الوزير، ٢٠١٥، صفحة ٤٩)، ومع دلالاتها على التَّحقيق أو التَّوكيد، تكون الجهة هي جهة الماضي المؤكَّد (القريشي، ٢٠٢٣، صفحة ١٥٥)، ويعني هذا أنَّ تلك الدَّلالات الجِهيَّة مقترنة – على نحوٍ توزيعي – بصيغة (قد فَعَلَ)، أو (قد يَفْعَلُ).

ولكنَّنا نعتقد أنَّ هذا الاقتران يتنافى مع الشَّواهد، أو الأمثلة، في استعمالات "قد"، كما في الآيات القرآنيَّة الآتية:

١- **{قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ}** [آل عمران: ١٣٧].

٢- **{قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُواْ بِهَا كَٰفِرِينَ}** [المائدة: ١٠٢].

٣- **{قَدْ قَالَهَا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ}** [الزُّمر: ٥٠].

وكما في الأمثلة الآتية:

١- قول الأضْبَط بن قُريع السَّعْدي (الثعالبي، ١٩٩٧، صفحة ١٢٠):

قَدْ يَجْمَعُ المَالَ غيرُ آكِلِه وَيَأْكُلُ المالَ غَيرُ مَنْ جَمَعَهْ

لا تحقرَنَّ الفقيرَ علَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً والدَّهرُ قد رَفَعَهْ

٢- **قد يَطولُ البلاء ليَعظُمَ العطاء.**

ففي الآيات القرآنيَّة، نُلاحظ أنَّه بالرَّغم من وجود المركَّب "قد فَعَلَ" فيها، فإنَّها لا تدلُّ على الماضي القريب، بل هي كما يبدو تتحدث عن أحداث في سياق الزَّمن الماضي البعيد، وكذلك في البيتين الشِّعريَيْنِ، وفي المثال الثَّاني، لا دلالة واضحة في "قد يَفْعَلُ" على جهة المستقبل القريب، أو البعيد.

وهذا يعني أنَّ "قد" ليس فيها معيار للدَّلالة على حصول الحدث في زمن قريبٍ، أو بعيدٍ، وإنَّما يمكن أن يتحدَّد ذلك على أساس القرائن اللَّفظيَّة، أو المعنويَّة، أو المعارف الخلفيَّة المشتركة بين المتكلِّم والمخاطب.

وقد ذهب د. مالك المطلبي إلى أنَّ الرَّبط بين التَّركيب (قَدْ فَعَلَ)، ودلالة الزَّمن الماضي القريب أو الزَّمن الماضي المنتهي في الحاضر على نحوٍ توزيعيٍ غير صحيح، مشيرًا إلى أنَّ (قَدْ فَعَلَ) شأنها شأن صيغة (فَعَلَ) في الدَّلالة على زمنٍ ماضٍ، قد يكون مطلقاً، أو قريباً، أو بعيداً، فإذا ما وردت استعمالاتٌ تتَّجه فيها (قَدْ فَعَلَ) إلى التَّعبير عن الزَّمن الماضي القريب، فإنَّ هناك استعمالات أخرى لصيغة (فَعَلَ) تشير فيها إلى التَّعبير عن الزَّمن ذاته (المطلبي، ١٩٨٦، صفحة ٢٣٣).

ورأى د. فالح العجمي أنَّ (قد فَعَلَ) لا تختلف عن صيغة (فَعَلَ) فيما يخصُّ المحور الزَّمنيَّ المرتبط بحدث الفعل؛ إذ ليس في (قد) أيُّ قيمة زمنيَّة، وأنَّ التَّفسيرات الدَّلاليَّة للمركَّب (قَدْ فَعَلَ) تختلف في الدِّراسات القديمة عنها في الحديثة، وفي المُصنَّفات التي تعتمد الفروق الزمنيَّة فقط بين الصِّيغ، عنها في الأخرى التي ترى فروقاً أخرى تُؤدِّيها إضافات صرفيَّة أحياناً، وأشار إلى أنَّ قولهم: اختلاف صيغة (قَدْ فَعَلَ) عن (فَعَلَ) بوصفها جواباً لسؤال عن فعلِ فاعلٍ بالإيجاب، وبوصفها تضادَّاً مع صيغة (لمَّا يَفْعَل)،

هو محض اجتهاد من سيبويه (سيبويه، ٢٠٠٩، صفحة ١١٤، ١١٥ ج٣)، وتابعه عدد من المُحدثين (العجمي، ١٩٩٣، صفحة ٩٧، ٩٨).

ويقول د. كمال رشيد ((إن لـ (قد) مواضع يقتضيها الاستعمال اللُّغويّ السَّليم من غير التفاتٍ للبعد الزَّمنيّ، ومن غير أن تكون فقط لقوم ينتظرون)) (رشيد، ٢٠٠٨، صفحة ١١٤).

ويرى الحاج موسى ثالث أنَّ استعمال (قد) يأتي لتأكيد انقطاع وقوع الفعل، فإنْ وردت الجملة مجرَّدةً من (قد)، فذلك لا يُحدثُ تغييراً جذريَّاً، سوى أنَّ مجيئَها يضيف معنى توكيديَّاً إلى مفهوم الجملة الدَّلاليّ من ناحية، ويفيد تمام الحدث وانقطاعه في زمنٍ سابقٍ للحظة التَّكلُّم من ناحية أخرى، ليشير بكل وضوح إلى جهة التَّمام (ثالث، ١٤٢٧هـ، صفحة ٨٥)، ولا يختلف الأمر مع التَّركيب (لَقَدْ فَعَلَ)، فاللَّام لم تُضِفْ معنًى جهيَّاً، بل زادت تأكيد حدوث الفعل في الزَّمن الماضي المطلق (المطلبي، ١٩٨٦، صفحة ٢٣٥).

وبحسب ما تقدَّم، فإنَّ (قد) – من النَّاحية التَّركيبيَّة – ليست أداةً زمنيَّة أو جِهيَّة، وإنَّها تؤدِّي – في المقام الأول – غرض تحقيق الحدث أو توكيده، فإذا جاءت في سياق استعمالات أخرى تدُّل على الماضي القريب من الحال، أو أيّ دلالة أخرى كالتَّكثير، أو التَّقليل، فذلك مستفاد من قرائن سياقيَّة لغويَّة، أو غير لغويَّة، أو خلفيَّات معرفيَّة سابقة، يشترك فيها المتخاطبون.

فلو عدنا إلى المركَّب (قَدْ فَعَلَ) في الآيات القرآنيَّة المذكورة سلفاً، لوجدنا أنَّ قرينة السِّياق اللَّفظيَّة المُتمثِّلة بالظَّرف (قبل)، وبمادَّة الفعل (خلا) – في آية آل عمران – تدلُّ على حصول الحدث في زمنٍ ماضٍ بعيدٍ، ولكنَّ السِّمة المشتركة فيها هي الإطلاق، أي الماضي المطلق، وعليه فإننا نُسمِّي الجهة فيها بجهة الماضي المطلق، فإنْ ألحقنا بها صفة "البعيد"، جاز ذلك، ولكن ليس على أساس الارتباط المباشر بين "قد" وبُعد الحدث، ولو نظرنا إلى الآيات الآتية:

١- ﴿إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾ [البقرة: ٢٤٧].
٢- ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ﴾ [ق: ٤].
٣- ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطَّلاق: ٣].
٤- ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ﴾ [المجادلة: ١].

لرأينا أنَّ التَّركيب (قَدْ فَعَلَ) لا يشير إلى جهة الماضي المنتهي القريب، ولا إلى جهة الماضي البعيد؛ بل نجد أنَّ الزمن ماضٍ مطلق غير محدَّدٍ، وأنَّ "قد" داخلة على التَّراكيب لتحقيق الحدث، وعليه تشير التَّراكيب إلى جهة التَّمام، وإلى جهة الماضي المُطلق "المُؤكَّد".

وأمَّا آية المجادلة، ففيها معنى التَّوقُّع كما يقول ابن عاشور: (((قد) أصله حرفُ تحقيقٍ للخبر، فهو من حروف توكيد الخبر، ولكن الخطاب هنا للنَّبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهو لا يخامره تردُّد في أنَّ الله يعلم ما قالته المرأة التي جادَلَتْ في زوجِها، فتعيَّن أنَّ حرف (قد) هنا مستعمَلٌ في التَّوقُّع، أي: الإشعار بحصول ما يتوقَّعه السَّامع)) (ابن عاشور، ١٩٨٤، صفحة ٨ ج٢٨)، ولكن هذا لا يعني أنَّ التَّوقُّع جهة زمنيَّة، بل هو معنًى إضافي، يُستفاد من قرائن سياقيَّة، ويضاف إلى دلالة الجهة الأساسية، أي: إنَّ الجهة الزَّمنيَّة للمركَّب (قَدْ فَعَلَ) – في الآية أعلاه – هي جهة الماضي المُطلق، وأمَّا التَّوقُّع – إن صحَّ – فهو معنًى أُلحقَ بها، في ضوء ما أفرزه تفسير الآية، أو الاستعمال اللُّغوي لـ "قد".

والحقُّ أنَّ (قد) لا تفيد معنى التَّوقُّع، وقد برَّر ابن هشام رأي القائلين به، بأنَّ مرادهم هو دلالتُها على أنَّ الفعل الماضي كان قبل الإخبار به متوقَّعًا، لا أنَّه الآن متوقَّع، ثم ذكر أنَّها لا تفيد التوقُّع أصلًا، لا مع المضارع، ولا الماضي، أمَّا المضارع؛ فلأنَّ قولك: (يَقدُمُ الغائبُ) يفيد التوقُّع بدون (قد)، إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنَّه متوقَّع له، وأمَّا الماضي؛ فلو صحَّ إثبات التوقُّع لها، لصحَّ أن يقال في: (لا رجلَ) بالفتح، إنَّ لا للاستفهام؛ لأنَّها لا تدخل إلَّا جوابًا لمن قال: (هل من رجلٍ) ونحوه، ثم استحسن قول ابن مالك: إنَّها تدخل على ماضٍ متوقَّع، حيث لم يقل إنَّا

تفيد التَّوقُّع، ولم يتعرَّض للتوقُّع في الدَّاخلة على المضارع البتة (الأنصاري، ٢٠١٣، صفحة ١٩٥ ج١). ووفقًا لذلك ، فإنَّنا نرى أنَّ ورود معنى التَّوقُّع في استعمالات (قد) يُدرج التَّراكيب اللُّغويَّة ضمن الدَّلالات المظهريَّة لا الجِهيَّة.

ويقترن الفعل (كان) بـ (قد)، سواء تقدَّم عليها، أم تأخَّر، فتتكوَّن الصِّيغ التَّالية:

١- كان قَد فَعلَ.

٢- قد كان فَعلَ.

٣- قد كان يَفْعَلُ.

٤- يكونُ قد فعل.

٥- قد كانَ قد فَعلَ.

٦- كان قد كانَ فعلَ.

أمَّا التَّركيبان الأول والثَّاني، فقد جُعلا دالَّيْنِ على جهة الزَّمن الماضي المنقطع القريب، أو المنتهي القريب (حسان، ٢٠٠٩، صفحة ٢٤٥) (الوزير، ٢٠١٥، صفحة ٣٤)، وقد ذكر بعضُ اللُّغويّين أنَّ الجهة النَّاتجة عن هذين التَّركيبين هي جهة الزَّمن الماضي البعيد (المطلبي، ١٩٨٦، صفحة ٣٠٧) (توامة، ١٩٩٤، صفحة ٨٥)، بينما يُجعل التَّركيب الثَّالث دالًّا على جهة الماضي المستمر القريب، وأمَّا التَّركيب الرابع، فيمكن أن يكون دالًّا على جهة المستقبل القريب، فيما عُدَّ التَّركيب الخامس دالًّا على جهة الزَّمن الماضي القريب، والسَّادس على جهة الماضي البعيد (الوزير، ٢٠١٥، صفحة ٣٤، ٣٥)، وواضح أنَّه لاعتبار "قد" دالَّةً على معنى التَّقريب، وُسمِتْ بعض الجهات الزَّمنيَّة في تلك التَّراكيب بالقرب، باستثناء التَّركيب الأخير النَّادر؛ إذ عُدَّ دالًّا على الزَّمن الماضي البعيد؛ لوجود كان في صدارته، فضلًا عن تكرارها.

وهنا نتساءل، ألا يمكنُ أن نقول جملاً مثل الجُملتَيْن الآتيتَيْن:

- كان مُحمَّدٌ قَدْ كتبَ درسَه أمس.

- عليٌّ، كان قد زارَنا قبل ساعة؟.

فإذا كان سياق الجملتَيْن يدلُّ على حصول الحدثَيْن في وقت قريب، فهل نُسمِّي الجهة الزمنيَّة النَّاتجة عنهما بجهة الماضي البعيد؟ وما معيار تحديد بُعد الحدث، أو قربه؟ أهما ملاصِقان لـ "قد" أم لا؟.

والجواب أنَّنا نرى أنَّه لما خلت "قد" من قِيمها الزَّمنية والجِهيَّة التَّركيبيَّة، فإنَّ وسم الجِهات الزَّمنيَّة في التَّراكيب المشار إليها آنفًا بالقرب، أو البعد، أمر يُخالف طبيعة الاستعمالات اللُّغويَّة ففي قوله تعالى مثلًا: ﴿**وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ الْأَدْبَارَ**﴾ [الأحزاب: ١٥]، يُفهم منه أنَّ التَّركيب (قد كانَ فَعَلَ) يُشير إلى حصول الحدث في زَّمنٍ ماضٍ بعيدٍ، ولكن ذلك الفهم حاصل بسبب وجود القرينة (من قبلُ)، ووردَ في التَّفسير ما يدلُّ على ذلك؛ إذ جِيءَ بقوله (من قبلُ)؛ للإشارة إلى أنَّ ذلك العهد قديمٌ مُستَقِرٌ، وهو عهدُ يوم أُحُد (القرطبي، ١٩٦٤، صفحة ١٥٠ ج١٤) (ابن عاشور، ١٩٨٤، صفحة ٢٨٩ ج٢١).

إذن، التَّراكيب اللُّغويَّة السَّابقة لا تُنتجُ بنفسها جهة الزَّمن الماضي القريب، أو البعيد، بل يتحدَّد ذلك وفقًا للقرائن اللّفظيَّة والسّياقيَّة، ولذا نُفضِّل أن يطلق على الجهة في التَّراكيب (كان قد فَعَلَ)، و(قد كان فَعَلَ)، و(قد كانَ قد فَعلَ)، (وكان قد كانَ فعلَ) جهة الماضي المُكتمل (الملاخ، ٢٠٠٩، صفحة ٣١٤) (القريشي، ٢٠٢٣، صفحة ١٥٩)؛ لأنَّ حصول الحدث في التَّراكيب المُشار إليها مكتملٌ، ودالٌّ على جهة التَّمام، سواءٌ أكان في زمنٍ ماضٍ قريبٍ من لحظة التَّكلُّم، أم بعيد، وأما الجهة في (قد كان يفعلُ)، فهي جهة الماضي المستمر، سواءٌ أكان حصول الحدث قريبًا، أم بعيدًا، وفي (يكونُ قد فعلَ) إمَّا جهة الحال المطلق، أو جهة المستقبل المطلق، ولهذا كنا قد رجَّحنا رأي الدكتور عماد البخيتاوي في معاني استعمالات (قد) المشار إليها آنفًا في القسم الأول؛ لأنَّنا لا ننفي تلك المعاني، ولكنَّنا نرى أنَّها ليست جهاتٍ زمنيَّة لـ (قد).

ثانيًا– النفي والتوجيه الزمني:

دافع بعض اللِّسانيِّين عن تصورٍ نسقيٍ للزمن في العربيَّة، بالاعتماد على النفي وغيره (وجه، موجهات، جهة، رابطة، ظروف...) من منظور تأليفي مخالف للتصور

الإقصائي (زمن وإلا فهي جهة)، ورأوا أنَّ العربية لغة ليست زمنيةً صرف، ولا جهيَّة خالصة، بل تتأرجح بينهما (جحفة، ٢٠٠٦، صفحة ١٠٢)، وأشاروا إلى أن تناوبات أدوات النفي تُبيِّنُ أن هناك توزيعًا وانتقاءاتٍ، سواء من حيث أشكال الأفعال، أم القيم الزمنية، فعلى سبيل المثال، أداة النفي "ما" تدخل على صيغة (فَعَل) لكنَّها لا تغير الزمن، وكذلك "لا" حينما تدخلُ على (يَفعلُ)، و"ليس" حين دخولها على (يَفعلُ)، وعلى الصفة، لا يتغير معهما المعنى الزمني، أمَّا "لم" و" لن" فتدخلان على (يَفعلُ)، وحينئذ يُفيدُ التركيبُ مع الأولى الزَّمن الماضي، ومع الثانية زمن المستقبل، وهذا يدلُّ على أنَّ صيغة الفعل لا تَستقرُّ في معناها الزمني؛ إذ يُحوِّلُ النَّفيُ هذا المعنى، أو يُضيفُ إليهِ معناهُ الزمني، ووفقًا لهذا التَّصوُّر فإنَّ لأدوات النفي خصائص جِهية، ووجهية، وتتفاعل مع المُوجِّهات فضلًا عن الشَّكل الفعلي الذي يتمُّ انتقاؤُه (جحفة، ٢٠٠٦، صفحة ١٥٠) (التاري، ٢٠٢٣، صفحة ١٠٩).

وبحسب التَّصوُّر النَّحوي، فإنَّ (ما فَعَلَ) هو نفيٌ لصيغتي (فَعَلَ)، و(قدْ فَعلَ)، وأنَّ (لمَّا يَفعَلْ) نفيٌ لصيغة (قد فَعَل) (سيبويه، ٢٠٠٩، صفحة ١١٧ ج٣)، وقد فرض هذا التصوُّر على بعض اللِّسانيِّين والباحثين أن جعلوا الجهة في (ما فَعَلَ)، هي الماضي القريب من الحال، أو الماضي المنتهي بالحاضر (حسان، ٢٠٠٩، صفحة ٢٤٧) (التاري، ٢٠٢٣، صفحة ١٠٥)، وبناء على ذلك، افترضوا أنَّ تتوارد "ما" مع الظرف "الآن"، ولا تتوارد مع الظَّرف "أمس"، أي إنَّ قولهم: "ما قام زيدٌ الآن"، جملة صحيحة، وقولهم: "ما قام زيدٌ أمس" جملة لاحنة (التاري، ٢٠٢٣، صفحة ١٠٥)، بالرَّغم من مقبوليَّة الجملة الثَّانية، قواعديًّا ومعنويًّا (ابن يعيش، ٢٠١٣، صفحة ٢٠١ ج٨).

وعطفًا على ذلك، عُدَّ التَّركيب (لم يكنْ قد فَعلَ) دالًّا على جهة الزمن الماضي المنقطع القريب من الحال (حسان، ٢٠٠٩، صفحة ٢٤٧) (العماري، ٢٠١٠، صفحة ٣٠).

نتفق على أنَّ (ما فَعلَ) هي نفي لصيغة (فعلَ)، وقد تكون نفيًا لـ (قد فَعَلَ)، ولكننا نرى أنَّ الجهة الزَّمنيَّة فيها هي جهة الماضي المطلق، أي نفي حصول الحدث في

الزمَّن الماضي المطلق، وليس جهة الماضي القريب، أو المنتهي بالحاضر؛ وكذلك بِنية: (لم يكنْ قد فَعلَ)؛ إذ نرى أنَّ الجهة فيها هي جهة الماضي المكتمل، أو الماضي البعيد المستفاد من مركب (كان فَعلَ)؛ لأنَّنا نعتقد – كما أسلفنا – أنَّه ليس لـ (قد) أيّ قيمة زمنيَّة، أو جهيَّة؛ وذلك لأنَّ قرب الحدث أو بعده مرشَّحان في (فَعلَ)، و(قد فَعلَ)، وأنَّ سياق التَّخاطب هو المحدِّد الأساسي لها، ويمكن الاستدلال لذلك، عن طريق خصائص التَّفاعل بين المُوجِّهات والنَّفي؛ إذ يُؤكِّد د. عبد المجيد جحفة أنَّ أدوات النفي تختلف عن بعضها في ملاءمتها بعض المُوجِّهات، ومَثَّل لذلك بـ (قد) التي تلائم بعض أنواع النَّفي، ولا تلائم بعض الأنواع الأخرى:

١– قد لا يأتي.

٢– قد ما يأتي*.

٣– قد لم يأتِ*.

٤– قد لن يأتي*.

٥– قد ليس يأتي*. (جحفة، ٢٠٠٦، صفحة ١٥١).

فالتَّركيب الأول هو الصَّحيح من بينها، وأمَّا التَّراكيب الأخرى فهي لاحنة، وهذا يكشف عن التفاعل الواضح بين النَّفي والموجِّهات، ويحترم هذا التَّفاعل عددًا من المبادئ، تضمن عدم تعارض التَّخصيصات الموجِّهيَّة والزَّمنيَّة لهذه المكونات (جحفة، ٢٠٠٦، صفحة ١٥٢)، فتراكيب النَّفي في اللغة العربية تُظهِرُ اختلافًا وتنوُّعًا في مستوى القِيم الزمنيَّة التي تحملها، والمعنى الزَّمني للفعل يتغيَّر وفقًا لأداة النفي، ولا سيَّما الأدوات المُوجِّهة منها (الفهري، ٢٠٠٠، صفحة ٢٣٦).

فإذا أردنا أن ننفي جملة: (قد أَتَى محمدٌ)، قلنا:

– (ما أتى محمدٌ)، أو (لم يأتِ محمدٌ)، أو (لمَّا يأتِ محمدٌ).

ولا نقول: (قد ما أتى محمدٌ) و(ما قَدْ أتى محمدٌ) على جعل (ما) نافية، فهذان التَّركيبان غير صحيحَيْن في سياق النفي.

ولو أردنا نفي جملة: (قد يأتي محمد)، قلنا:

– (ما يأتي محمد)، و(قد لا يأتي محمد) من دون أن ننسى الفارق الدَّلالي النَّاتج عن النَّفي بـ (ما)، و(لا)، حيث تُؤوَّلُ (ما) – بحسب الجهة المعجميَّة أو جهة الأوضاع – بالدَّلالة على مقولة الحاضر المتدرج، أي (نفي إتيان محمد في هذا الحال)، و(لا) تُؤوَّل بالدَّلالة على جِهة العادة، أي(من عادته عدم الإتيان)، فضَلا عن إمكانيَّة إقحام (قد) في (لا) فقط.

وإذا كنَّا نُطلق صفة الإطلاق على الجهات الزَّمنيَّة في التَّراكيب المثبتة السابقة (جهة الماضي المطلق)، و(جهة الحال أو الاستقبال المطلق)؛ فإنَّنا لا نبارح إطلاقها أيضًا على التَّراكيب المنفيَّة، مع ملاحظة أنَّ المقصود فيها نفي وقوع الحدث في الزَّمن الماضي المطلق، ونفي وقوع الحدث في الحال أو الاستقبال المطلق، فالأداة (قد) لا تُغيِّر شيئًا على المستوى الزمَّني والجِهي، فإنْ لُوحِظ شيءٌ من ذلك، أي قرب وقوع الحدث الماضي من الحال، أو الانتهاء به، فمردُّه إلى قرائن السِّياق اللَّفظيَّة أو المعنويَّة، فضَلا عن المعارف والخلفيَّات التَّداوليَّة السابقة للتَّخاطب.

وأمَّا (لمَّا يَفْعَل)، فهي تُقابل (قد يَفْعَل) من جهة دلالة الأخيرة على التَّوقُّع والاحتمال، وإلَّا فإنَّ (لمَّا) أداة زمنيَّة وجِهيَّة في الوقت نفسه، وهي تختلف عن (قد) في ذلك.

لننظر في الأمثلة الآتية:

١ – خرج محمدٌ من المدرسة.

٢ – قد خرجَ محمد من المدرسة.

٣ – قد يخرج محمد من المدرسة.

نُلاحظ في الأمثلة أعلاه أن خروج محمد الجملة الأولى منقضٍ وتام، ويُحتمل أن يكون خروجه قريبًا، أو بعيدًا، ولكن صفة الإطلاق باقية على أي حال، فإذا أردنا نفيه رشَّحنا لذلك الأداة (ما)، وقلنا:

– ما خرجَ محمدٌ من المدرسة.

وأمَّا المثال الثاني، فإن دخول (قد) أكَّد خروج محمد أيضًا، ولكنَّها لم تُحدِّد بنفسها قرب وقوع الخروج، أو بعده، ولأنَّ دلالة التَّوقُّع هنا ضئيلة، فإنَّنا نُرشِّح لنفيها (ما)، أو (لم)، فنقول:

– ما خرجَ محمدٌ من المدرسة، أو لم يخرجْ محمدٌ من المدرسة.

ولكنَّ الجملة الثَّالثة تحمل دلالة قويَّة على التَّوقُّع، أي: إنَّ خروج محمد من المدرسة متوقَّع في أي لحظة، ولذلك يَحسُنُ نفيها بـ (لمَّا)، فنقول:

– لمَّا يَخرُجْ محمدٌ من المدرسة.

لتدلَّ هذه البنية التَّركيبيَّة على جهة الزَّمن الماضي المتَّصل الحاضر.

وقد عقد الدكتور محمود عباس العامري تقابلًا مطولًا بين (قد فَعلَ) و(لما يَفعلْ) على أساس وجود تطابق زمني وجهي ومظهري بينهما، ونستخلص من هذا التقابل ما يلي (العامري، ٢٠١٦، الصفحات ١٥٥– ١٦٢):

١– لما ودورها النحوي:

(لما) تختلف عن (لم) من حيث النفي؛ إذ تنفي حدوث الفعل مع توقع وقوعه مستقبلاً، وتمتد في الزمن بين الماضي والحاضر، ما يُعرف بالاستغراق الزمني.

٢– قد ودورها النحوي:

يشير العامري إلى أن (قد) تُستخدم لتقريب الماضي من الحاضر، أو للتقليل عند دخولها على المضارع، وهي مرتبطة بالتوقع والتحقيق، مما يجعلها جزءًا من نظام دلالي يتقابل مع (لما).

٣– التقابل بين الأزمنة:

تتقابل البنيات مثل (قد فعل)، و(لما يفعل)، و(فعل)، و(لم يفعل) وفق نظام زمني، متصل بمربع منطقي يُستخدم لتحليل العلاقات بينها.

٤– التقابل البنيوي والزمني:

اعتمد العامري على مفهوم (مربع التقابل المنطقي) ليوضح كيف تتقابل هذه البنيات النحوية من حيث الوقوع وعدمه، وقربهما أو بعدهما عن الحاضر.

٥- معنى الجاذبية الزمنية:

يشير العامري إلى أن اللغة تنظّم المعاني وفق استقطاب زمني، على سبيل المثال، (قد فعل) تجذب الماضي نحو الحاضر، بينما (لما يفعل) تستغرق الماضي القريب.

٦- الاستلزام والتدرج الزمني:

تحتوي البنيات مثل (قد فعل) و(لما يفعل) على استلزام منطقي؛ أي إن تحقق إحدى البنيات يدل على تحقق الأخرى ضمن نطاق زمني معيّن.

٧- العلاقة مع الواقع البلاغي:

يعتقد العامري أن التقابلات النحوية ترتبط بواقع التخاطب البلاغي، فمثلاً استخدام (لما يفعل) أو (لم يفعل) في الرد على حدث يُظهر المعاني المتداخلة بين النفي والتأكيد.

وقريب من ذلك، أشارت الدكتورة ريم الهَمَّاميّ إلى أنَّ (قد) تدخل على الفعل الماضي، ولا تقوم بأيّ دور في تحوير دلالته على عدم الانتهاء، بل تُسهم في تقريب الماضي من الحال، إلا أنَّها أشارت إلى أمرٍ مهمّ، وهو أنَّ (قد) يقتصر دورها على تحقيق معنًى جهيّ هو اليقين الواجب، الذي يُقرّبُ الحدث الماضي من الزَّمن الإنشائيّ (الحالي)، ورأت أنَّ دخول (قد) لا يُحوّرُ من الدَّلالة الأصليَّة لمظهر الفعل، بل يجرُّنا إلى تأكيد التَّطابق بين ما تقتضيه (قد) من دلالات تكون مجانسة للصِّيغ الفعليَّة الدَّاخلة عليها، وهو تطابق يفضي إلى استلزام دلالة تأكيد المضيّ المتولِّد عن حاصل البنية (قد فَعَلَ) (الهمامي، ٢٠١٣، صفحة ٢٤٧).

نتفق مع العامري فيما طرح بخصوص وجود تقابل بنيوي تكويني بين (قد) و(لما)، ولكننا نرى أن هذا التقابل مظهري، أكثر من كونه جهيًا؛ لأن نعتقد أن (قد) ليس فيها قيم زمنية وجهية، وإنما تكتسب ذلك من السياقات المختلفة التي ترد فيها، عكس (لما) التي هي أداة مؤثرة – بنفسها – زمنيًا وجهيًا ومظهريًّا؛ لأنها حينما تدخل على صيغة (يفعل) تغير زمن الجملة من الحاضر إلى الماضي، ثم تنشئ فيه جهة الاتصال بالزمن الحاضر، فتدل معه على توقع وقوع الحدث في الزمن المستقبل.

ونتفق أيضًا مع الهمامي بخصوص التطابق الذي يفضي إلى استلزام دلالة تأكيد المضي الناتج عن بنية قد فعل، وبخصوص تحقق معنى اليقين الواجب، ولكننا نرى أنه لا يرتبط توزيعياً بدلالة تقريب الماضي من الحال، بل هو أمر يحدده السياق اللغوي.

بناء على ذلك سنَعُدُّ مفاهيم من قبيل: التوقع، واليقين الواجب، والاحتمال، أو الشك، والتقليل والتكثير، مفاهيم مظهرية، ناتجة عن السياقات اللغوية المختلفة التي ترد فيها (قد)، وسنعد (قد) أداة موجهة، لا تفضي بنفسها إلى تقريب الماضي من الحال، ولا تشير إلى الماضي البعيد، ولكنها موجهة؛ لأنها تدل على تأكيد التَّطابق بينها وبين ما تقتضيه من دلالات تشير إلى استلزام دلالة تأكيد الزمن الماضي المطلق.

نتائج البحث:

توصلنا في هذا البحث إلى جملة من النتائج المهمة، يمكن تلخيصها بما يلي:

١- أظهرت الدراسة أنَّ "قد" في الاستعمال العربي تمتاز بتعدد دلالي واضح، حيث تحمل معاني: التحقيق، والتقريب، والتوقع، والتقليل، والتكثير، والاحتمال أو الشك، وذلك وفقًا للسِّياق اللغوي الذي ترد فيه.

٢- "قد" ليست أداة زمنية بحتة، بل إنها أداة تُستخدم لتحقيق الفعل أو توكيده في اللغة العربية.

٣- لا ترتبط "قد" بالزَّمن القريب أو البعيد بشكل ثابت، بل تتحدد دلالتها بناءً على القرائن اللغويَّة والسِّياقيَّة. بمعنى آخر، "قد" تُسهم في إبراز جهة الحدث بشكل عام، وليس تحديد الوقت بدقة، وتُستعمل في العديد من السياقات مثل الماضي المطلق أو التوكيد.

٤- "قد" لا تحمل قيمًا جهيَّةً في ذاتها، ولكن يمكن اعتبارها مقولة موجِّهة؛ نظرًا لسياق استعمالها الذي يساعدها في أداء وظيفة جهية بارزة في صياغة المعنى الزمني في الجملة العربية، تتمثل في تحديد جهة الفعل بين الماضي المطلق المؤكد أو الحال والمستقبل المرتبط بالاحتمال أو التحقيق.

٥- الآيات القرآنية والأمثلة الشعرية تُظهر أن "قد" يمكن أن تشير إلى ماضٍ بعيد أو مطلق، أو حتى إلى فعل متوقع، دون أن يكون هنالك ارتباط زمني صارم مع الجهة الزمنية كما كان يعتقد بعض اللِّسانيين واللغويين.

٦- ترى الدراسة أن مفاهيم من قبيل: التوقع، واليقين الواجب، والاحتمال، أو الشك، والتقليل والتكثير، مفاهيم مظهرية، ناتجة عن السياقات اللغوية المختلفة التي ترد فيها (قد)، وليس جهات زمنيَّة تركيبيَّة.

٧- "قد" تلائم بعض أدوات النفي، ولا تلائم أدوات أخرى، استنادًا على تفاعل بين أدوات النفي والموجِّهات، يضمن عدم تعارض التَّخصيصات الموجِّهيَّة والزَّمنيَّة لهذه المكونات.

المصادر والمراجع العربيَّة

أبو البقاء يعيش بن علي ابن يعيش. (٢٠١٣). *شرح المفصل*. (إبراهيم محمد عبد الله، المحقق) دمشق: دار سعد الدين.

أبو الحسن علي ابن أبي طالب. (٢٠٠٣). *نهج البلاغة*. (علي محمد علي دخيل، المحقق) بيروت: دار المرتضى.

أبو الحسن علي بن عيسى الرماني. (١٩٨٤). *معاني الحروف*. (عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المحقق) السعودية: دار الشروق.

أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. (٢٠١٠). *المقتضب*. (محمد عبد الخلق عضيمة، المحقق) بيروت: عالم الكتب.

أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور. (١٤١٤هـ). *لسان العرب*. بيروت: دار صادر.

أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال السيوطي. (٢٠٠١). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. (عبد العال سالم مكرم، المحقق) القاهرة: عالم الكتب.

أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه. (٢٠٠٩). *الكتاب*. (عبد السلام هارون، المحقق) القاهرة: مكتبة الخانجي.

أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي. (١٩٦٤). *الجامع لأحكام القرآن*. (أحمد البردوني، وأحمد اطفيش، المحقق) القاهرة: دار الكتب المصرية.

أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك. (١٩٩٠). *شرح تسهيل الفوائد*. (عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، المحقق) مصر: دار هجر .

أبو عمرو عثمان بن أبي بكر ابن الحاجب. (٢٠١٣). *الإيضاح في شرح المفصل*. (إبراهيم محمد عبد الله، المحقق) دمشق: دار سعد الدين.

- أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري. (٢٠١٣). *مغني اللبيب*. (محمد محيي الدين عبد الحميد، المحقق) بيروت: المكتبة العصرية.

أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي. (١٩٩٧). *لباب الآداب*. (أحمد حسن بسج، المحقق) بيروت: دار الكتب العلمية.

أحمد جوهاري. (١ سبتمبر, ٢٠١٩). المقولة ظاهرة معرفيَّة: من التَّأسيس إلى التَّوسيع. *جيل الدراسات الأدبية والفكرية*، الصفحات ١١٥- ١٢٦.

إسماعيل شكري. (٢٠٠٩). *في معرفة الخطاب الشعري دلالة الزمان وبلاغة الجهة*. المغرب: دار توبقال.

الحاج موسى ثالث. (١٤٢٧هـ). مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة دراسة نظرية وتطبيقية على اللغة العربية المعاصرة. *رسالة ماجستير*. السعودية: جامعة الملك سعود.

الطاهر ابن عاشور. (١٩٨٤). *التحرير والتَّنوير*. تونس: الدَّار التُّونسيَّة.

العماري ,ع .(2010) .*النِّظام الزَّمني والجهي في اللُّغة العربيَّة دراسة لسانيَّة* .مكناس :مطبعة سجلماسة.

الهمامي ,ر .(2013) .*الاقتضاء وانسجام الخطاب* .ليبيا :دار الكتاب الجديد المتحدة.

امحمد الملاخ. (٢٠٠٩). *الزَّمن في اللغة العربيَّة بنياته التَّركيبية والدَّلاليَّة*. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني. (٢٠٢٢). *تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب*. (محمد عاطف التراس، المحقق) مصر: دار السلام.

تمام حسان. (٢٠٠٩). *اللغة العربية معناها ومبناها*. القاهرة: عالم الكتب.

جاك موشلر ، و آن ريبول. (٢٠١٠). *القاموس الموسوعي للتَّداوليَّة*. (عز الدين المجدوب وآخرون، المحقق) تونس: دار سيناترا.
جميل حمداوي. (٢٠١٦). *مفهوم الجهة في اللسانيات*.
حندج بن حجر بن الحارث الكندي امرؤ القيس. (٢٠٠٤). *ديوان امرئ القيس*. (عبد الرحمن المصطاوي، المحقق) بيروت: دار المعرفة.
صلاح الدين الزَّعبلاوي. (١٩٨٣). جواز قولك: قد لا يكون. *مجلة مجمع اللُّغة العربية بدمشق، مج ٥٨ ع ١ ، ٨٩- ١١٧*.
عبد الجبار توامة. (١٩٩٤). *زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته دراسات في النحو العربي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
عبد العزيز المسعودي. (٢٠١٣). *المعاني الجهيَّة والمظهريَّة بحث لساني في المقولة الدَّلاليَّة* (المجلد ١). تونس: جامعة سوسة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
عبد القادر الفاسي الفهري. (٢٠٠٠). *البنى الزَّمنيَّة وأشكالها*. المغرب: معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات .
عبد القادر بن عمر البغدادي. (١٩٩٧). *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*. (عبد السلام هارون، المحقق) القاهرة: مكتبة الخانجي.
عبد المجيد جحفة. (٢٠٠٦). *دلالة الزمن في العربية دراسة النسق الزَّمني للأفعال*. المغرب: دار توبقال للنشر.
عبيد ابن الأبرص. (١٩٥٧). *ديوان عبيد بن الأبرص*. (حسين نصار، المحقق) القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي.
عماد محمد محمود البخيتاوي. (٢٠١١). *أدوات التقليل والتَّكثير في العربية دراسة نحويَّة دلاليَّة*. بيروت: كتاب- ناشرون.
فالح بن شبيب العجمي. (١٩٩٣). نظام الصيغة في اللغة العربية. *مجلة جامعة الملك سعود*.
كمال رشيد. (٢٠٠٨). *الزَّمن النَّحوي في اللُّغة العربيَّة*. عمَّان: دار الثَّقافة.
مالك المطلبي. (١٩٨٦). *الزَّمن واللُّغة*. القاهرة: الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب.
محمد التاري. (١ ديسمبر, ٢٠٢٣). النفي في اللغة العربية ودلالة التوجيه الزمنية. *مجلة اللغة*(٢)، الصفحات ١٠٠- ١١٩.
محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي. (١٩٧٨). *شرح الرضي على الكافية*. (يوسف حسن عمر، المحقق) ليبيا: منشورات جامعة قار يونس.
محمد رجب الوزير. (٢٠١٥). *السياق اللُّغوي ودراسة الزَّمن في العربيَّة*. القاهرة: عالم الكتب.
محمد عبد الرحمن الريحاني. (١٩٩٨). *اتِّجاهات التَّحليل الزَّمني في الدِّراسات اللُّغويَّة*. القاهرة: دار قباء .
محمود عباس العامري. (٢٠١٦). *الحساب الجهي من المربع المنطقي إلى المربع النحوي* . تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص.
مصطفى النحاس. (١٩٧٩). *دراسات في الأدوات النَّحويَّة*. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.
مهند ناصر القريشي. (٢٠٢٣). *الجهة في القرآن الكريم دراسة لسانية في البنية والوظيفة*. الأردن: دار كنوز المعرفة.
ميمون بن قيس الأعشى الكبير. (١٩٧٤). *ديوان الأعشى الكبير*. بيروت: المكتب الشرقي للنشر والتوزيع.

المصادر والمراجع الأجنبية

Comrie, B. (1976). *Aspect: An introduction to the study of verbal aspect and related problem.* Britain: Cambridge University.

Arabic Sources and References

1. Abu al-Baqa' Ya'ish ibn Ali ibn Ya'ish. (2013). *Sharh al-Mufassal* (Ibrahim Muhammad Abd Allah, ed.), Damascus: Dar Sa'd al-Din.
2. Abu al-Hasan Ali ibn Abi Talib. (2003). *Nahj al-Balaghah* (Ali Muhammad Ali Dakhil, ed.), Beirut: Dar al-Murtada.
3. Abu al-Hasan Ali ibn Isa al-Ramani. (1984). *Ma'ani al-Huruf* (Abd al-Fattah Isma'il Shalabi, ed.), Saudi Arabia: Dar al-Shuruq.
4. Abu al-Abbas Muhammad ibn Yazid al-Mubarrad. (2010). *Al-Muqtabid* (Muhammad Abd al-Khaliq 'Azimah, ed.), Beirut: 'Alam al-Kutub.
5. Abu al-Fadl Jamal al-Din Muhammad ibn Makram Ibn Manzur. (1414 AH). *Lisan al-'Arab*, Beirut: Dar Sader.
6. Abu al-Fadl Abd al-Rahman ibn al-Kamal al-Suyuti. (2001). *Hama' al-Hawami' fi Sharh Jama' al-Jawami'* (Abd al-'Al Salim Makram, ed.), Cairo: 'Alam al-Kutub.
7. Abu Bashar Amr ibn 'Uthman Sibawayh. (2009). *Al-Kitab* (Abd al-Salam Harun, ed.), Cairo: Matba'at al-Khanji.
8. Abu Abd Allah Muhammad ibn Ahmad al-Qurtubi. (1964). *Al-Jami' li-Ahkam al-Qur'an* (Ahmad al-Barduni, and Ahmad Atfish, eds.), Cairo: Dar al-Kutub al-Misriyah.
9. Abu Abd Allah Muhammad ibn Abd Allah Ibn Malik. (1990). *Sharh Tashil al-Fawa'id* (Abd al-Rahman al-Sayyid, Muhammad Badawi al-Makhtun, eds.), Egypt: Dar Hajar.
10. Abu 'Amr 'Uthman ibn Abi Bakr Ibn al-Hajjib. (2013). *Al-Iidah fi Sharh al-Mufassal* (Ibrahim Muhammad Abd Allah, ed.), Damascus: Dar Sa'd al-Din.
11. Abu Muhammad Abd Allah ibn Hisham al-Ansari. (2013). *Mughni al-Labib* (Muhammad Muhy al-Din Abd al-Hamid, ed.), Beirut: Al-Maktabah al-'Asriyah.
12. Abu Mansur Abd al-Malik ibn Muhammad al-Thaalabi. (1997). *Lubb al-Adab* (Ahmad Hasan Basj, ed.), Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyah.

13. Ahmad Jawahari. (September 1, 2019). *Al-Maqoola: A Cognitive Phenomenon: From Foundation to Expansion*, *Jil al-Dirasat al-Adabiyah wa al-Fikriyah*, pp. 115–126.
14. Ismail Shukri. (2009). *Fi Ma'rifat al-Khitab al-Shi'ri: Dallalat al-Zaman wa Balaghah al-Jihah*, Morocco: Dar Toubqal.
15. Haj Musa Thalith. (1427 AH). *Mafhum al-Jihah fi al-Lisanayat al-Hadithah: Dirasah Nazariyah wa Tatbiqiyah 'ala al-Lughah al-'Arabiyah al-Mu'asirah*, Master's Thesis, Saudi Arabia: King Saud University.
16. al-Taher Ibn Ashur. (1984). *Al-Tahrir wa al-Tanwir*, Tunisia: al-Dar al-Tunisyah.
17. al-'Amari, A. (2010). *Al-Nizam al-Zamani wa al-Jihiy fi al-Lughah al-'Arabiyah: Dirasah Lisaniah*, Meknes: Matba'at Sijilmasa.
18. al-Hammami, R. (2013). *Al-Iqtida' wa Insijam al-Khitab*, Libya: Dar al-Kitab al-Jadid al-Muttahida.
19. Amhamed al-Malakh. (2009). *Al-Zaman fi al-Lughah al-'Arabiyah: Binyat al-Tarkibiyyah wa al-Dalaliyyah*, Beirut: al-Dar al-'Arabiyah li al-'Ulum Nashirun.
20. Badr al-Din Muhammad ibn Abi Bakr al-Damamini. (2022). *Tuhfat al-Gharib fi al-Kalam 'ala Mughni al-Labib* (Muhammad 'Atif al-Taras, ed.), Egypt: Dar al-Salam.
21. Tamat Hassan. (2009). *Al-Lughah al-'Arabiyah: Ma'naha wa Mabnaaha*, Cairo: 'Alam al-Kutub.
22. Jack Moeschler, and Anne Rebol. (2010). *Al-Qamus al-Mawsu'iy li al-Tadawuliyyah* (Az-Zine al-Majdoub, et al., eds.), Tunisia: Dar Sinatra.
23. Jamil Hamdawi. (2016). *Mafhum al-Jihah fi al-Lisanayat*.
24. Handaj ibn Hajar ibn al-Harith al-Kindi Amr al-Qays. (2004). *Diwan Amru al-Qays* (Abd al-Rahman al-Mistawi, ed.), Beirut: Dar al-Ma'rifah.
25. Salah al-Din al-Za'ablawi. (1983). *Jawaz Qawluka: Qad La Yakun*, *Majallat Majma' al-Lughah al-'Arabiyah bi-Dimashq*, Vol. 58, Issue 1, pp. 89–117.
26. Abd al-Jabbar Tawamah. (1994). *Zaman al-Fi'l fi al-Lughah al-'Arabiyah: Qara'inuhu wa Jihatah: Dirasat fi al-Nahw al-'Arabi*, Algeria: Diwan al-Matbu'at al-Jami'iyah.
27. Abd al-Aziz al-Mas'udi. (2013). *Al-Ma'ani al-Jihiyyah wa al-Mazahariyyah: Bahth Lisan fi al-Maqoolah al-Dalaliyah* (Vol. 1), Tunisia: University of Sousse, Faculty of Arts and Humanities.
28. Abd al-Qader al-Fassi al-Fahri. (2000). *Al-Bunya al-Zamaniyyah wa Ashkaluha*, Morocco: Institute of Studies and Research for Arabization and Linguistics Association.

29. Abd al-Qader ibn ‘Umar al-Baghdadi. (1997). *Khazinat al-Adab wa Lubb Lubbab Lisan al-‘Arab* (Abd al-Salam Harun, ed.), Cairo: Matba‘at al-Khanji.
30. Abd al-Majid Jahfah. (2006). *Dalalat al-Zaman fi al-‘Arabiyah: Dirasat al-Nasaq al-Zamani li al-A‘mal*, Morocco: Dar Toubqal li al-Nashr.
31. Ubaid ibn al-Abras. (1957). *Diwan Ubaid ibn al-Abras* (Hussein Nasar, ed.), Cairo: Matba‘at Mustafa al-Babi al-Halabi.
32. Imad Muhammad Mahmoud al-Bukhaitawi. (2011). *Adawat al-Taqleel wa al-Takseer fi al-‘Arabiyah: Dirasah Nahwiyah Dalaliyyah*, Beirut: Kitab–Nashirun.
33. Faleh ibn Shabib al-‘Ajmi. (1993). *Nizam al-Sifah fi al-Lughah al-‘Arabiyah*, *Majallat Jam‘at al-Malik Saud.*
34. Kamal Rashid. (2008). *Al-Zaman al-Nahwi fi al-Lughah al-‘Arabiyah*, Amman: Dar al-Thaqafah.
35. Malik al-Mutalbi. (1986). *Al-Zaman wa al-Lughah*, Cairo: Egyptian General Book Organization.
36. Muhammad al-Tari. (December 1, 2023). *Al-Nafi fi al-Lughah al-‘Arabiyah wa Dalalat al-Tawjih al-Zamaniyah*, *Majallat al-Lughah* (2), pp. 100–119.
37. Muhammad ibn al-Hasan al-Radi al-Istirabadi. (1978). *Sharh al-Radi ‘ala al-Kafiyah* (Yusuf Hasan Umar, ed.), Libya: University of Qar Yunus Publications.
38. Muhammad Rajab al-Wazir. (2015). *Al-Siyaq al-Lughawi wa Dirasat al-Zamanfi al-‘Arabiyah*, Cairo: ‘Alam al-Kutub.
39. Muhammad Abd al-Rahman al-Rayhani. (1998). *Ittijahat al-Tahleeel al-Zamani fi al-Dirasat al-Lughawiyah*, Cairo: Dar Quba.
40. Mahmoud Abbas al-‘Amiri. (2016). *Al-Hisab al-Jihiy min al-Murabba‘ al-Mantiqi ila al-Murabba‘ al-Nahwi*, Tunisia: Majma‘ al-Atrash li al-Kitab al-Mukhtas.
41. Mustafa al-Nahas. (1979). *Dirasat fi al-Adawat al-Nahwiyah*, Kuwait: Sharikat al-Rabi‘an li al-Nashr wa al-Tawzi‘.
42. Muhannad Nasser al-Qurayshi. (2023). *Al-Jihah fi al-Qur’an al-Karim: Dirasah Lisanayah fi al-Bunya wa al-Wazifa*, Jordan: Dar Kunuz al-Ma‘rifah.
43. Maimun ibn Qays al-A‘sha al-Kabir. (1974). *Diwan al-A‘sha al-Kabir*, Beirut: al-Maktabah al-Sharqiyah li al-Nashr wa al-Tawzi‘.

Foreign Sources and References

1. Comrie, B. (1976). *Aspect: An Introduction to the Study of Verbal Aspect and Related Problems*, Britain: Cambridge University.